ماذا وراء قانون معاداة السامية؟!

□ .. وقد قدم هذا القانون عضو الكونجرس اليهودي عن ولاية كاليفورنيا "توم لا نتوس" المشهور بعدائه للعرب، وتصريحاته المطالبة بالهيمنة على الدول العربية، والذي يوصف في المصادر الامريكية بأنه عضو الكونجرس الحي الوحيد الذي نجا من الهولوكست (المحرقة) في أوروبا أيام حكم النازي في ألمانيا.

السيد يسين

ومن المهم أن نشير إلى علاقة صدور هذا القانون بسعي الرئيس جورج بوش لتجديد ولايته، ومنافسته مع المرشح الديمقراطي جون كيري على الفوز بأصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية المقرر لها نوفمبر ٢٠٠٤.

وقد نقلت وكالات الأنباء أن جون كيري هتف في اجتماع انتخابي عقد في فلوريدا باللغة العبرية صائحاً "يعيش اليهود"! الرئيس الامريكي الذي لم يتوقف عن الدعم اللامحدود للسياسات الإسرائيلية العنصرية، وموافقته الصريحة على الإبادة المنهجية للشعب الفلسطيني، والذي يأمر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بأن يستخدم حق الفيتو ضد أي قرار لإدانة إسرائيل، هو نفسه الذي سارع بتوقيع القانون الذي أصدره الكونجرس بصدد معاداة السامية. ليس ذلك فقط بل أنه وقف متحدثاً أمام آلاف من المؤيدين المتحمسين قائلاً "إن الدفاع عن الحرية يعني أيضاً مهاجمة الشر الذي تجسده معاداة السامية". موضحاً أن القانون الجديد سيسمح بوضع لائحة بجميع الأعمال المعادية للسامية في العالم، ولائحة بعمليات الرد الواضحة على هذه الأعمال.

ومن الملفت للنظر أن وزارة الخارجية الامريكية اعترضت على القانون. وقال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم الوزارة "أن تقارير منفصلة حول الديانات المختلفة ليست ضرورية، حيث إننا نصدر تقارير تبحث أوضاع حقوق الإنسان والحريات الدينية في أكثر من ١٩٠ بلداً". والواقع أن قانون معاداة السامية وخصوصا في مجال الجزاءات التي تكفل للرئيس الأمريكي توقيعها على الدول التي تحدث بها وقائع معادية للسامية، مثله مثل قانون حماية حقوق الإنسان والحريات الدينية، والذي سبق للكونجرس أيضاً إصداره، والذي يعطي للرئيس الامريكي حق إصدار الجزاءات المناسبة ضد الدول التي تخرق حقوق الإنسان، يفتقران للشرعية القانونية والدولية. فالولايات المتحدة الامريكية بهذين القانونين تخرق قواعد الشرعية الدولية التي لا تسمح لدولة بإرادتها المنفردة بإصدار تشريعات عن طريق مجالسها النيابية، وتوقيع جزاءات وفقا لتقديرها ضد دول أخرى، زاعمة في القانون الأول خرقها لحقوق الإنسان والحرية الدينية، أو وفقا للقانون الجديد عن وقائع صحيحة أو كاذبة عن معاداة السامية.

سلوك غريب يمارسه أقطاب الإمبراطورية الامريكية، الذين نصبوا أنفسهم أبطالاً في مقام الدفاع عن حقوق الإنسان ومعاداة السامية، في الوقت الذي تمارس فيه القوات المسلحة الإسرائيلية المدعومة امريكيا عسكريا وسياسيا خطتها في تصفية القضية الفلسطينية.

غير أن هذا السلوك الامريكي الذي يكشف بلا جدال عن الخضوع المطلق للابتزاز الصهيوني بشكل عام، وللوبي اليهودي الامريكي بشكل خاص، يحتاج لفهم دواعيه وأسبابه إلى إلقاء الضوء بشكل علمي على الطرق المدروسة التي يستخدمها اليهود للنفاذ إلى أعماق الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى وسائل متعددة أخرى ثقافية وتعليمية وإعلامية. ونظراً للأهمية الكبرى للنتائج السياسية والاقتصادية والثقافية التي يمكن أن تنتج عن تطبيق هذا القانون بالنسبة لدول العالم عموماً وللدول العربية والإسلامية خصوصاً، حاولت أن أتتبع المقدمات التي أدت إلى أن يصدر الكونجرس هذا القانون بطريقة شبه إجماعية.

وتبين لي من البحث أن هناك شهادتين قدمتا للكونجرس عن معاداة السامية في أوروبا وذلك في ٢٢ أكتوبر عام ٢٠٠٣، قدمها دافيد هاريس المدير التنفيذي للجنة الامريكية اليهودية، والأخرى لبول جولدبرج مستشار الأمن القومي للجنة الامريكية اليهودية وذلك في ١٦ يونيو عام ٢٠٠٤ وكان موضوعها "كيف يمكن للحكومات أن تكافح معاداة السامية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا".

ويلفت النظر في البداية أن كلا من دافيد هاريس وبول جولدبرج قدما في بداية شهادتهما وصفا مطابقا للجنة الأمريكية اليهودية باعتبارها "منظمة العلاقات الإنسانية الأولى في أمريكا، وعدد أعضائها ١٢٥٠٠٠ ألف عضو ومؤيد ولها فروع في ٣٣ مدينة عبر الولايات المتحدة الامريكية، ولها أيضاً برامج ومكاتب في أجزاء أخرى في العالم، بما فيها أوروبا، ومكاتب في كل من برلين وجنيف وبروكسل.

ومعنى ذلك أن هذه اللجنة تمتد بأذرعها كالأخطبوط في ثلاث وثلاثين مدينة امريكية بالإضافة إلى أقطار أخرى في أوروبا، وهي بذلك من خلال برامجها وندواتها ومنشوراتها، تروج لوجهة النظر اليهودية في الأحداث العالمية، بالإضافة إلى وظيفتها الرئيسية، وهي الدفاع المطلق عن السياسات الإسرائيلية، والنقد العنيف لكل من ينتقدها، ليس ذلك فقط بل المطالبة بعقابه.

ولدينا في هذا المجال حادثتان بارزتان: الأولى ما تعرض له المفكر الاستراتيجي الفرنسي المعروف بونيفار باسكال، حين أصدر كتابه الشهير "من يجرأ على نقد إسرائيل؟" الذي ترجمه إلى العربية الكاتب الصحفي أحمد الشيخ، حيث طالبت الدوائر اليهودية في فرنسا بفصله من عمله كمدير لمركز الأبحاث الاستراتيجية، بل إن باسكال نفسه قرر في مقابلة معه أجراها أحمد الشيخ أنه أخفى أطفاله فترة من الزمان خوفاً على حياتهم وحياته.

والحادثة الأقرب التي نقلتها وكالات الأنباء منذ أيام، هي التصريحات التي أدلى بها نائب رئيس هيئة الإذاعة الفرنسية، والتي قرر فيها أن إسرائيل دولة عنصرية وليست دولة ديمقراطية كما تزعم هي، أو كما تزعم الدوائر الامريكية.

وقد أجبر الرجل على تقديم استقالته، وحاولت الحكومة الفرنسية تبرئة نفسها من هذه التهمة الخطيرة وهي مجرد انتقاد السياسات الإسرائيلية، مقررة أن تصريحاته لا تعبر عن الموقف الرسمي الفرنسي، وخصوصا أن وزير الخارجية الإسرائيلي كان في زيارة لإسرائيل في محاولة لرأب الصدع بين بلده وبينها، بعدما صرح شارون من قبل أن اليهود الفرنسيين يتعرضون لاضطهاد، وأن عليهم مغادرة فرنسا فوراً والهجرة على إسرائيل.

وأيا ما كان الأمر فيمكن القول "أن الشهادة الأولى أمام الكونجرس لدافيد هاريس قدمها إلى اللجنة الفرعية عن الشؤون الأوروبية المتفرعة من لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، في حين أن شهادة بول جولدبرج الأحدث (في ١٥ يونيو ٢٠٠٤) قدمت إلى لجنة هلسنكي بالكونجرس.

ومعنى ذلك أن ممثلي اللجنة الامريكية اليهودية لم يتركوا أي منبر داخل الكونجرس والذي تتعدد لجانه إلا وغزوه، بناء على معرفة دقيقة بطريقة عمل الكونجرس، وكيفية تنظيم جلسات الاستماع، والتي عادة ما تكون مصدراً لأفكار ومقترحات بصدد إصدار تشريعات جديدة.

ولو أجرينا مقارنة بين الشهادتين لقلنا أن شهادة دافيد هاريس التي قدمت في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣ هي الجديرة بالتحليل المتعمق لأنها تتضمن توصيفا ملفتا لأسباب معاداة السامية وطرق مكافحتها. وكان الرجل من الذكاء بحيث أنه في صدر شهادته حاول الربط بين مصير اليهود ومصير الإنسانية جمعاء! فقد قرر أن نظرية فلسفية يهودية تمت صياغتها منذ عام١٩٠٦ مبناها أنه في كل مرة يتعرض اليهود لتهديدات، فإنه ليست هناك أي أقلية أخرى يمكن أن تكون آمنة على نفسها. ويضيف أن الخبرة التاريخية تثبت أن هناك علاقة ارتباطية بين ارتفاع معدلات معاداة السامية في أي مجتمع ومعدلات عدم التسامح والعنف ضد الأقليات الأخرى. بل إنه يزعم بكل صفاقة أن معاملة اليهود في أي مجتمع هي "البارومتر" الصحيح لقياس حالة الديمقراطية والتعددية فيه!

ويبالغ أكثر من ذلك ليقرر أن اليهود – وإن لم يسعوا على ذلك – أصبحوا هم الحراس الذي يشيرون إلى مواضع الخطر قبل أن تلحق بالآخرين.

ويقرر دافيد هاريس في شهادته الهامة أمام الكونجرس أن اليهود كافحوا عبر قرن كامل ضد معاداة السامية من خلال التأكيد على مبادئ الديمقراطية واحترام القانون والتعددية، وعن طريق تمتين العلاقات بين الجماعات العرقية والدينية، مع مراعاة إلقاء الضوء على هؤلاء الذين يدعون لعدم التسامح أو يمارسونه.

غير أنه قد لوحظ أنه في العقود الثلاثة الأخيرة وخصوصاً في أوروبا أنه تصاعدت موجات معاداة السامية سواء بالطرق التقليدية المعروفة تاريخيا، أو بطرق جديدة مستحدثة.

والسؤال الذي يطرحه: لماذا تصاعدت معدلات معاداة السامية في أوروبا وفي الدول العربية والإسلامية، وهل صحيح أن ذلك بسبب السياسة الإسرائيلية المطبقة ضد الشعب الفلسطيني، كما تزعم أصوات أوروبية متعددة، بالإضافة إلى الإجماع العربي والإسلامي على ذلك..؟

سنحاول في المرة القادمة عرض وتفنيد نظرية دافيد هاريس التي قدمها في شهادته أمام الكونجرس، والتي حاول فيها تبرئة الدولة الإسرائيلية من تهمة العنصرية الموجهة لها، ومن إثم الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها في مواجهة الشعب الفلسطيني.

الزكاة.. الوعي بالأمانة واشكالية الولاية

■.. فرض الله سبحانه وتعالى الزكاة وجعلها حقاً للفقراء خمس أموال الأغنياء بحيث جمعت آيات القرآن الكريم بين اثبات الوجوب والترغيب في الأداء وبين صفات الأخذ بالقوة والعقاب الذي ينتظر مانع الزكاة في سبعين موضعاً بالقرآن الكريم احتلت الزكاة مكان الصدارة تارة بالاسم المباشر وأخرى باسم الصدقة والحث على الانفاق في سبيل الله.

محمد عبدالله البدري

اشكالية الوعي

هناك فجوة كبيرة حدثت في ذهنية المكلف عمقت اشكالية وعيه بفقه الزكاة وجعلته يتأرجح بين الوجود المكلف والطوعية في الأداء بعد قيام الثورة.

لأن الزكاة كانت أحد أهم أسباب الظلم الاجتماعي الذي عانى منه المواطن في ظل الحكم الأمامي فقد بادرت حكومة الثورة الى رفع تبعات ذلك الظلم برفض الآليات السابقة ممثلة في الغرض – التخمين – الصبرة – البدل وكل الأعمال التي شكلت إجحافاً بالمواطن واتبعت آلية جديدة تركزت في:

١) اعتبار الزكاة أمانة واطلاق عنان الثقة بالمواطن.

٢) حصر ولاية الدولة في الأخذ والتوجيه والارشاد والانفاق في المصارف الشرعية أي أن المواطن بعد قيام الثورة أصبح مناط التكليف المعني بالاقرار بما عليه لتقديم ذلك الى جهات التحصيل التي تحددها الدولة بنفس راضية لأنه يؤدي حقاً من حقوق الله لا فرق بينه وبين أداء الصلاة لكن يبدو أن هناك تجاهلاً كبيراً لمدلول هذه النقلة النوعية بحيث اعتبرها البعض مدخلاً للتقاعس والتهرب من الأداء نتيجة لعدم الاحساس بطبيعة التغيير الذي حدث اضافة الى ضعف الايمان مع أن الآلية الجديدة راعت رفع الظلم والحرص على كرامة المواطن من الانتهاك أو التعسف.

فالدولة نقلت الأمانة الى ذمة المكلف نفسه وأصبح مسئولاً عن الاقرار بما عليه أمام الله سبحانه وتعالى.

إلا أن نقص الوعي ولّد عدم الشعور بأهمية الزكاة كفرض إلهي واجب الأداء وهنا تكمن المشكلة في حين كان المطلوب أن يقدر الجميع التحول ويؤدي كل مكلف ما عليه طاعة لله سبحانه وتعالى مصدر التوجيه والفرض حدث العكس وبدأت رحلة الشد والجذب بين المكلفين وجهات التحصيل على أساس المساومة والتحايل.

كما يحدث عند تحصيل الضرائب مع أن الأمر يختلف لأن الأولى حق الله سبحانه وتعالى كما هو ثابت في الكتاب والسنة لأهمية الزكاة قرنها الله سبحانه وتعالى بالايمان والعقيدة حيث قال الله سبحانه وتعالى: (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) وقرنها أيضاً بالصلاة التي هي عماد الدين (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ولأهميتها رتب عليها القرآن البركة في الدنيا والأخرة (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين) واعتبرت الشريعة الاسلامية الزكاة عبادة يتقرب بها المزكي الى الله يرجو ثوابه ومغفرته وتوعد الله مانعي الزكاة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: (ما خالطت الصدقة مالاً قط إلا أهلكته) كما توعد من يماطل في أدائها وذلك بنزع البركة من الأموال وتسليط الآفات عليها وحبس الأمطار والابتلاء بالمجاعة والقحط وفي ذلك يقول صلى الله عليه وآله وسلم: (ما منع قوة الزكاة إلا منعوا القطر من السماء) ولولا البهائم لم يمطروا أو كما قال صلى الله عليه وآله وسلم.

وحين وجبت الزكاة وتحققت شروطها اشترطت في المزكي أن يكون بالغاً عاقلاً ومالكاً للمال كما يجب أن يكون المال ملكاً للمزكي وأن يحول عليه الحول وكذا أن تكون فائضة عن حاجة المزكي الأصلية فقد وجب على المسلم اخراج الزكاة دون تأخير وإلا كان عاصياً.

لم يترك الدين الاسلامي الأمر والمسئولية بمجرد اخراج الزكاة بل أقام الدولة حارسة على أحكامها وجعلها مسئولة عن توزيع الزكاة وجبايتها بحكم الولاية التي أعطتها حق الجباية.

وقد تناول الفقهاء موضوع ولاية الدولة على الزكاة حيث ذهب جمهور الفقهاء الى القول بأن الزكاة من شئون الدولة ومهامها مطلقاً في جميع الأموال الظاهرة والباطنة وهذا قول الحنفية والمالكية والزيدية والامام الشعبي والأوزاعي.

أما الامام الشافعي فقد فرّق بين الأموال الظاهرة والباطنة.. فالأموال الظاهرة القديمة يجب دفعها الى الحاكم وان فرقها المزكي بنفسه لزمه الضمان لقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة) أما الجديدة التي لاتزال دون النصاب أو لم يحل عليها الحول وهي الأموال الجديدة فيجوز للمسلم أن يخرج زكاته بنفسه كما يجوز دفعها للحاكم والأولى دفعها للحاكم في أحد أقوال الشافعية في حين أباح الامام أحمد بن حنبل للمزكي اخراج ما عليه بنفسه مع جواز دفعها للحاكم سواءً كانت أموالاً ظاهرة أو باطنة وفسر قوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) بالقول أنها تدل على الندب لا على الوجوب.

ومما سبق يمكن التوصل الى الحقائق التالية:

– أخذ الزكاة من المزكين بلا خلاف منوط بالدولة كونها صاحبة الولاية الشرعية استناداً لقوله تعالى: (خذ من أموالهم صدقة) وكذا فإن الخليفة أبوبكر الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة وذلك لكونهم فرّقوا بين الصلاة والزكاة ووافقه الصحابة على ذلك القتال.

– التفرقة بين الأموال الظاهرة والباطنة في جباية الزكاة منافية لآلية التي لم تفرق بين الظاهر والباطن وبذا، فالعموم في التطبيق وهو الأسلم وقد طبقت الزكاة وجبايتها في العصور الاسلامية من قبل ولي الأمر وحققت آثاراً اجتماعية واقتصادية وعلى الخصوص في عهد عمر بن عبدالعزيز الذي كان الولاة هم الذين يجبونها ويستشيرون الخليفة عمر رضي الله عنه في كيفية توزيعها. وقد تحدثت كتب التاريخ عن البركة التي حلت حيث فاضت الزكاة عن احتياجات الفقراء في عموم الدولة الاسلامية.

– الاستدلال بأن عثمان بن عفان كان يقوم بجباية الأموال الظاهرة، بينما يترك الأموال الباطنة للمزكي فهذه حالة نادرة واكبت فيضان بيت المال مما أدى الى رعاية وضمانة الفقراء وتوفير سبل العيش لهم مما أدى الى اكتفائهم بالظاهر فقام عثمان رضي الله عنه بإجازة هذا التصرف من قبل التعاون بين المزكين والدولة.

– الأموال الباطنة في العصر الحاضر لم تظل كما كانت بل مع تطور الظروف الاقتصادية والأساليب المالية والمحاسبية وكذا القوانين الملزمة بنشر الميزانيات والحسابات الختامية مما لم يدع مجالاً للتفرقة بين الأموال الظاهرة والباطنة بل أصبحت متقاربة وبذا فلا مجال للتفريق بين الأموال الظاهرة والباطنة بل تعد واحدة في الجباية والولاية.

اجازة توزيع المزكي ماله بنفسه وضع المزكي موضع الثقة الكاملة وذلك لاطلاق مبالغ فيه خاصة لمن فقدوا المراقبة الذاتية وأصبح التهرب من دفع الزكاة احدى الحيل بسبب حب المال ولا سبيل لتفعيل الزكاة إلا بتدخل الدولة لجباية الزكاة ودفعها وتوزيعها حسب شروط الشارع الكريم، وبذا فإن الأولى بالقول تأكيد الحكم المطلق الذي يحتم تولي الدولة لجباية الزكاة وتحسس الحاجات الضرورية اللازمة لانفاق المال فيها حيث شهد التاريخ الاسلامي دوراً واضحاً للدولة في هذا المجال وكان الفعل محل اقرار العلماء في كل العصور.

وفوق ذلك فإن مهام ومسئوليات الدولة في الزمن الراهن تشعبت وتعددت وفيها الكثير بما يتوافق مع المصارف الشرعية كما هو معلوم أن حق توفير الضمان الاجتماعي هو من واجبات الدولة الاسلامية وقيام الدولة بجباية الزكاة وتوزيعها من جوانب توفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمساكين.. الخ، فإن امتنع المزكون عن دفع الزكاة وجب على الدولة قتالهم كما فعل أبوبكر الصديق رضي الله عنه عندما قاتل مانعي الزكاة.

– الصحابة رضوان الله عليهم أفتوا بحق الدولة بجباية الزكاة وتوزيعها ومن ذلك قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ادفعوا صدقاتكم الى من ولاه الله أمركم فمن بر فلنفسه ومن أثم فعليها).

ذهب الفقهاء المعاصرون الى ذلك ومنهم الشيخ/ أبو محمد زهرة احد علماء العصر حيث قال: ان الزكاة تنظيم اجتماعي ترعاه الدولة الاسلامية وأن الضرورة تدعو اليه ، وأضاف : لقد اتفق الفقهاء جميعاً أن الأصل أن الزكاة لا يتولى توزيعها من تجب عليهم لأن ذلك يدخل في نطاق الصدقة كونها احسان فردي يصاحبه حدوث المنّة والذل والهوان .. ويرى الشيخ أبو زهرة أن الزكاة في أصل مشروعيتها عمل من أعمال الدولة تجمعها وتوزعها حيث يتبين أن المزكين لا يؤدون حق أموالهم كما أراد الله إلا اذا وجدت قوة أخذ فالخالق سبحانه وتعالى جعل ولاية الدولة كنوع من الرقابة التي تحث المكلف على الأداء كلما ضعفت الرقابة الروحية الى جانب رفع الغبن على الفقراء كي لا تعتبر الاعانات التي تقدم لها احساناً فردياً وذلك هو المحدد الذي يخرج الزكاة على المعنى الذي أراده الله سبحانه وتعالى وكان فقيه العصر الشيخ العالم الجليل محمد أبو زهرة أكثر حرصاً على تأكيد مبدأ مشروعية ولاية الدولة على الزكاة في العصر الراهن للأسباب التالية:

١) ضعف الايمان وتقاصر همّ الناس عن الأداء.

٢) تقاعس الأغنياء على القيام بأعباء المسئولية الاجتماعية والقيام بأعباء تكاليف الأموال التي وهبها الله من تلقاء أنفسهم.

٣) القصور في فهم فقه الزكاة.

٤) حساسية الأخذ والعطاء بين المكلف والمحتاج.

٥) وقاية المجتمع من الآفات المحققة إن هم منحوا الزكاة أو قصروا في الأداء..

مشيراً الى أن الاختلالات السابقة التي باتت سائدة في المجتمع لم تكن سوى عامل اضافي لتعزيز الولاية المطلقة للدولة بأمر الله سبحانه وتعالى والمقاصد السابقة في حين تؤكد ولاية الدولة فإنها تتطلب من العلماء توضيح الأمر وتعميق الوعي بفقه الزكاة ليعرف كل مكلف ما أوجبه الله عليه ويؤدي الى من ولاه الله لدفع البلاء واتقاء الشرور.

والله الموفق والهادي الى الصواب وهو سبحانه وتعالى العالم بشئون العباد.

وقفات تأملية

عبدالقادر الشيباني

□ .. اشهر الانتصارات في تاريخ الاسلام والمسلمين وقعت في رمضان .. فهو شهر الصوم والعبادة والجهاد والفتوحات والعمل التاريخي العظيم.. بل قل إن الكتب السماوية قد نزلت على انبياء الله عليهم السلام في شهر رمضان.

● فقد جاء في تفسير القرآن الكريم لابن كثير أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: (انزلت صحف ابراهيم في أول ليلة من رمضان وانزلت التوراة لست مضين من رمضان والانجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان وانزل القرآن لأربع وعشرين خلت من رمضان ، بدليل قوله تعالى :(شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) وكما يقرر القرآن الكريم فإن جميع المصادر الدينية والتاريخية تثبت أن الصيام ليس بأمر مستحدث في الاسلام وإنما كانت معظم الديانات تعمل به»، ولكن مع فوارق وبواعث اعتقادية مختلفة في هذا العمل.

● وقد جاء في التشريع أن الصوم في الاسلام يعني حبس النفس عن الشهوات وفطامها عن المألوفات.. جاء عن ابن القيم قوله: (ولما كان فطم النفوس عن مألوفها وشهواتها من اشق الأمور واصعبها مما تأخر فرضه إلى وسط الاسلام بعد الهجرة لما توطنت النفوس على التوحيد والصلاة وألفت أوامر القرآن فنقلت إليه بالتدريج وكان فرضه في السنة الثانية من الهجرة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صام تسعة رمضانات. وفرض أولا على وجه التخيير بينه وبين أن يطعم عن كل يوم مسكينا ثم نقل من ذلك التخيير إلى تحتيم الصوم).

● وجاء في حديث السيد ابراهيم نويري : (إن الصوم تشريع لم يستغن عنه الانسان يوما حيث يبدو للجميع أن للصوم في الاسلام حكما كثيرة حتى فيما يتعلق بالجانب الطبي والصحي .. فالصوم يهذب النفس البشرية ويلطف المشاعر ويسمو بالروح إلى أعلى الدرجات.

● لهذا تقوى وشائج القربى في رمضان خاصة بين أفراد المجتمع الاسلامي.

● ويقول في هذا السياق الشيخ النويري: كما أن الصوم يكون فريضة ثمينة لدى الكثيرين يراقبون فيها أنفسهم فيعدلون عن بعض سلوكياتهم أو معاملاتهم .. وهو مكسب ثمين قد لا يتحقق في غير رمضان.

● نعم .. إن الصوم هداية ونعمة ومنّة إلى بني البشر وهو وإن يكن قد افاد الانسانية في مختلف مراحل تاريخها إلا أن تلك الفائدة لم تبلغ العظمة والكمال إلا بتشريع فريضة الصوم في الاسلام.

هذا وهناك أرقام خالدة في ذاكرة التاريخ الاسلامي ففي السنة الثانية من الهجرة وفي السابع عشر من رمضان في مثل هذه الأيام كانت غزوة بدر الكبرى التي تحقق فيها أعظم انتصار من انتصارات المجاهدين على قوى الظلم والباطل.

● وفي رمضان من السنة التاسعة للهجرة كانت غزوة تبوك وفي التاسعة جاءت وفود قبيلة ثقيف تبايع الرسول وتعلن دخولها في الاسلام.

وهكذا توالت عدة انتصارات وفتوحات في شهر رمضان ففي رمضان من عام ٥٣ هـ فتح العرب جزيرة رودس وبدأوا بذلك صفحة جديدة من تاريخهم البحري حتى استطاعوا فتح الأندلس في رمضان من عام ٩١هـ.

وكانت هذه هي مقدمة الفتح الذي قام به العرب في العام التالي عندما قاد طارق بن زياد جيشا من اثني عشر ألف مقاتل لينزل في جبل طارق ويقابل جيش الملك رودريك في رمضان المبارك ويهزمه شر هزيمة وهنا يبقى السؤال: هل احرق طارق بن زياد سفنه أم لا ؟! إن المؤرخين يشككون في هذه الواقعة ولكن الأمر المؤكد هو أن فتح الاندلس كان رائعا.

● وفي ذاكرة التاريخ أرقام كثيرة ففي عام ١٢٩هـ ظهرت دعوة بني العباس في خرسان بزعامة ابي مسلم الخرساني وبعد ذلك بأعوام ثلاثة في رمضان ١٣٢هـ استولى أبو العباس عبدالله أول الخلفاء العباسيين على دمشق وسقطت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية.

كذا بناء الجامع الشهير جامع الأزهر في القاهرة كانت تتمته في رمضان عام ٣٦١هـ.

وفي رمضان عام ٥٨٤هـ قاتل صلاح الدين الأيوبي الصليبيين.

وفي رمضان من عام ٦٥٨هـ تصدى الجيش المصري لزحف التتار من الشرق.

هذه الأرقام بسيطة من الأحداث العظيمة والانتصارات المحققة في هذا الشهر الكريم ولا ننسى أن اشرس المعارك التي حدثت في حصار صنعاء من ٢٨ نوفمبر ٦٧م حتى ٨ فبراير ١٩٦٨م كانت في شهر رمضان وتحقق النصر المبين للثورة والجمهورية.

المولدات الخاصة ليست الحل!!

علي علي الجمالي

■.. تفاقمت مشكله العجز الكهربائي .. في بلادنا منذ سنوات ليست بالقليلة .. حتى أصبحت تشكل أحد المعضلات الرئيسية في البلاد .. ومن عام إلى عام ترتفع وتيرة الإطفاء.. ومنها ترتفع درجة المعاناة .. وبدلاً من أن يسعى المسؤولون بمختلف درجاتهم وأحجامهم .. وكذا القطاع الخاص الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد اليمني .. بدلا من أن يسعوا إلى دراسة المشكلة .. والمشاركة في وضع الحلول لإنهاء ظاهرة طفي لصي كون التيار الكهربائي أصبح مقياس التقدم في أي بلد .. وبدونه أو تذبذبه يصبح هذا البلد أو ذاك يلهث بين الظلام للحاق بركب البلدان التي يفضل تيارها الثابت أصبحت من البلدان التي يشار إليها بالبنان لأن الكهرباء أصبحت عمود الاقتصاد والتطور .. والازدهار .. والتعليم .

إن فترة سنوات الإطفاء التي تزيد عن عشر سنوات جعلت كبار المسؤولين .. وكبار التجار .. يتفننون في استقدام وامتلاك مولدات خاصة .. وأوتوماتيكية تسعفهم في غضون ثانية واحدة بتيار قوي من مولداتهم الخاصة عند إنقطاع التيار الكهربائي العام .. للهروب من الاطفاءات.. وللأسف أن المولدات الخاصة بإضاءتها السريعة أفقدت أولئك الذين يقتنونها ويهربون من الظلام الذي تفرضه الكهرباء أفقدتهم الإحساس بالمواطن العادي الذي ينقطع رزقه .. وتغلق ورشته أو عمله المتعلق بالكهرباء .. وتحرق أجهزته جراء التيار الراجع من كثرة الإطفاء وقهر الناس في منازلهم .. والسبب أنها أنست من بيدهم الحلول.. وعليهم المعول في حل المشكلة بل جعلتهم يتفرجون والسنوات تمر والمعاناة يتجرعها خلق الله حتى أصبحت بلاءا لاينتهي.. ومرضا استعصى علاجه.

إن الآلام التي يسببها انقطاع التيار الكهربائي كبيرة وكثيرة بسبب ذلك اصبح المواطن ينادي بأعلى صوته .. أوقفوا المشاريع الثانوية والوهمية .. وأغلقوا الوزارات غير المجدية.. واسحبوا اعتماد بعض المؤسسات والهيئات المدعومة بالدولار كوزارة الأسماك والهيئات الخاصة بالبحوث التي لا تجدي نفعاً وليس لها أي مردود و ما شابه ذلك.. ولو لفترة حتى يتم معالجة المشكلة الكهربائية التي أصبحت أم المشاكل في البلاد واحد عوائق التنمية.

إن السياحة تتضرر من الإطفاء الكهربائي .. والمرضى والمستشفيات يتضررون من الإطفاء الكهربائي ..وكل ما حولنا يتضرر من الكهرباء واطفاءاتها ويصرخ دون مجيب.

إن ساعات الإطفاء ليس لها حدود، واستيراد المولدات الخاصة بلا قيود،ووزارة الكهرباء بين وعود ووعود حتى اصبح الحمل كبيرا على الأسرة والمجتمع .. والقادم من بلد بعيد.

ولم يعد يعرف المواطن ما جدوى تعيين مسؤولين ومدراء في المؤسسة العامة للكهرباء وفي وزارة الكهرباء .. وفي مكاتب المحافظات .. مادام الإطفاء ... كما يقال مركزي من صنعاء.. وجدول الإطفاء لا يتحول ولا يتبدل.. ومن الطريف أنه تم تعيين مدراء عموم جدد في عدد من المحافظات ومنها محافظة ذمار لكن لكثرة الإطفاء فضل بعضهم عدم التواجد في مقر عمله..ومنهم مدير منطقة ذمار إلا فيما ندر وذلك لشعور المدراء الجدد بإن تواجدهم اصبح غير ذي جدوى.

حتى ترك ذلك الغياب ضعاف النفوس وشجعهم على زيادة فترة الإطفاء .. واختيار حارات لتكرار الإطفاء فيها وظهور إطفاءات جديدة في فترة السحور لإيذاء خلق الله ونزع الابتسامة من وجوههم.